الامتيازات التجارية التي منحتها اسرائيل للسوق المشتركة

بالنسبة الى السلع الصناعية، تعهدت اسرائيل الغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من دول السوق، وذلك عبر مرحلتين:

المرحلة الاولى، تشمل ٦٠ بالمئة من واردات اسرائيل من دول السوق يتمّ استثناؤها بالكامل من الرسوم الجمركية، اعتباراً من الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ويتمّ ذلك خلال خمس سنوات، تبدأ من تاريخ العمل بالاتفاقية، وبنسبة اعفاء قدرها ٣٠ بالمئة، وتتزايد حتى يصل الاعفاء الى مئة بالمئة.

المرحلة الثانية، وتشمل باقي المنتجات، وتبدأ نسبة اعفائها من الرسوم الجمركية بنسبة قدرها خمسة بالمئة اعتباراً من الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٧، وتتزايد حتى يتحقق الاعفاء الكامل في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، وذلك وفق النسب والتوقيتات التالية: تخفيض نسبة خمسة بالمئة، بدءاً من الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٧؛ و٧٠ بالمئة بدءاً من الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٨؛ ونسبة ٣٠ بالمئة بدءاً من الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٩؛ ونسبة ٥٠ بالمئة من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١؛ ونسبة ٨٠ بالمئة من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣؛ ونسبة مئة بالمئة من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥.

ولقد اتفق على انه بالنسبة الى بعض الواردات التي تمثل تهديداً للصناعات المماثلة في اسرائيل، فان الفترة الزمنية اللازمة لازالة الرسوم الجمركية على هذه المنتجات تكون سنتين للانتقال من المرحلة الثانية الى المرحلة الثالثة والى المرحلة الرابعة من مراحل التخفيض الجمركي لهذه المنتجات.

أما بالنسبة الى الصناعات الجديدة في اسرائيل، فقد تضمنّت الاتفاقية النص على جواز قيام اسرائيل باتخاذ اجراءات حماية، اذا لزم الامر، لحماية هذه الصناعات، وذلك بأن تزيد، أو تعاود، فرض رسوم جمركية بنسبة لا تتجاوز ٢٠ بالمئة، وذلك بعد التشاور مع اللجنة المشتركة. ويكون السماح بهذا الاستثناء حتى آخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣. كما اشترطت الاتفاقية الّا تتجاوز القيمة الكلية للمنتجات التي يمكن تطبيق هذه الاجراءات عليها نسبة عشرة بالمئة من اجمالي قيمة واردات اسرائيل من دول السوق في العام ١٩٧٣.

المنتجات الزراعية: منحت اسرائيل قائمة محدودة من المنتجات الزراعية تخفيضاً في الرسوم الجمركية تتراوح ما بين ١٥ و٢٥ بالمئة.

القيود الكميّة: نصّت الاتفاقية على ان يتمّ الغاء القيود الكميّة على واردات اسرائيل والاجراءات ذات الطبيعة المماثلة في نفس تاريخ العمل بالاتفاقية. واستثني من ذلك بعض المنتجات، على ان يتمّ الغاء القيود الكمية، بالنسبة اليها، في موعد غايته ١٩٨٥/١/١.

اسلوب تنفيذ واعادة النظر في الاتفاقية: مثل باقي الاتفاقيات التي عقدتها السوق المشتركة مع دول المتوسط، فقد نصّت الاتفاقية على انشاء لجنة مشتركة تكون لها سلطة اتخاذ القرارات المؤدية الى تحقيق أهداف الاتفاقية. وقد أدخل البروتوكول الاضافي تعديلاً على ذلك بأن أُنشىء مجلس التعاون بين الطرفين بدلاً من اللجنة المشتركة التي نصّ عليها الاتفاق. كما كلّف مجلس التعاون بتحديد وسائل وأساليب بدء التعاون في المجالات والقطاعات الواردة في البروتوكول الاضافي.